

**فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة
نظر المستثمرين
(دراسة ميدانية في البيئة العراقية)**

الدكتور هاشم حسن التميمي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية دجلة الجامعة الاهلية

الملخص

يهدف البحث الى تحديد مفهوم وطبيعة فجوة التوقعات الموجودة بين مدققي الحسابات وبين المستثمرين كاحد الاطراف المستخدمة للقوائم المالية في العراق . اضافة الى التعرف على العوامل والاسباب المؤثرة في وجود هذه الفجوة . وقد تبين من خلال البحث ما يلي :

- ان مستخدمي القوائم المالية ومن بينهم المستثمرين يتوقعون من مدقق الحسابات بان يقدم لهم النصائح والارشادات فيما يتعلق باحتمال الفشل او التعثر المالي للشركة من خلال قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المحلية والدولية .
- يمكن تضيق فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين من خلال تصميم وتخطيط عملية التدقيق بشكل سليم واختبار نظام الرقابة الداخلية .

المقدمة

لقد زاد في السنوات الاخيرة نطاق مسؤولية مدققي الحسابات نتيجة لزيادة عدد وحجم القضايا القانونية التي اقيمت ضد المدققين ، حيث وجهت إنتقادات لاذعة وكثيرة لمؤسسات ومكاتب التدقيق وذلك بسبب فشل بعض الشركات الكبيرة مثل بنك التجارة والاعتماد وفضيحة ماكسويل وشركة enron وشركات اخرى لان مؤسسات التدقيق قد اعطت تقارير نظيفة حول أنشطة تلك الشركات ثم فشلت (أفلست) بعد ذلك (التميمي، 1998) .

إن احد الاسباب الرئيسة لتلك المشكلة هي فجوة التوقعات بين ما يتوقعه الجمهور (مستخدمي القوائم لمالية)

من المدققين وبين ما تزودهم به عملية التدقيق في الواقع من معلومات . ولقد حاولت مهنة تدقيق الحسابات تضيق فجوة التوقعات من خلال تركيز الجهود على إصدار الشرات المهنية وتعديل المعايير القائمة لتحسين تطوير عملية التدقيق .

ان المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية يعترفون بالفوائد وامنافع التي تقدمها مهنة تدقيق الحسابات لهم ولكنهم يعتقدون بأن المدققين يقدمون مستويات مختلفة من التاكيدات حسب الاهداف المختلفة للتدقيق كما انهم يعتقدون ان مستوى التاكيدات المعقولة التي يقدمها المدققون كافية ومع ذلك تبقى العملية بكتنفها عدم الوضوح .

من خلال ماتقدم يتضح لنا اهمية الدور الذي يؤديه مدقق الحسابات كشخص فني ومهني محايد واثار الراى الذي يبديه على اتخاذ القرارات الكثيرة من قبل الاطراف المستفيدة .

لقد جاء هذا البحث لتركيز الضوء على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات وبين المستثمرين بأعتبارهم اطراف مستخدمة لبيانات القوائم المالية . كما ان المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين قد اعترف بوجود هذه الفجوة عام 1987 (حجير، 2001).

المبحث الاول - منهجية البحث

مشكلة البحث

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- هل توجد فجوة توقعات بين مدققي الحسابات وبين المستثمرين على اعتبارهم اطراف مستخدمة لبيانات القوائم المالية المدققة؟
- 2- هل هناك فجوة توقعات بين مدققي الحسابات والمستثمرين حول واجبات الدقق ومسؤولياته فيما يتعلق بالآتي:
* الاستقلالية نحو الشركة.
* مدى مسؤولية المدقق في تقييم إستمرارية الشركة.
* مدى كفاءة المدقق في إكتشاف التضليل في القوائم المالية .
* مستوى الافصاح ودرجته في القوائم المالية .
- 3- هل لضعف مستوى الاداء في مهنة التدقيق تأثير على فجوة التوقعات ؟.
- 4- هل توقعات مستخدمي القوائم المالية غير الواقعية تسبب فجوة توقعات ؟

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- 1- التعرف على العوامل المؤثرة في وجود فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات وبين المستثمرين كأحد الاطراف المستخدمة للقوائم المالية في العراق .
- 2- تحديد الاهمية النسبية لتلك العوامل .
- 3- تحديد نوع واسباب فجوة التوقعات.
- 4- توفير دلائل ميدانية بشأن بعض جوانب فجوة التوقعات في بيئة التدقيق بين اطراف المحيط المهني في العراق.
- 5- الخروج بتوصيات لاجل المساهمة في تضيق فجوة التوقعات .

أهمية البحث

يكتسب البحث اهميته من خلال المساهمة في لفت انظار ممارسي مهنة التدقيق والتنظيمات المهنية المختصة الى حاجات وتوقعات المتلقين خدماتهم والمستفيدين منها واهمية الاستجابة لهذه الحاجات والتوقعات وانعكاس ذلك على معايير المراجعة والممارسات العملية . وبشكل عام يعتبر البحث حلقة مكملة وموسعة لسلسلة البحوث السابقة في فجوة التوقعات ، كما ان هذا البحث تزداد اهميته ايضا لما يحققه من خلال العناصر الآتية:

- 1- معرفة إنطباع الجمهور عن مسؤولية مدقق الحسابات .
- 2- معرفة توقعات المستثمرين من حيث ملاءمتها للقرارات التي يتخذونها.
- 3- تحديد العناصر ذات الاهمية النسبية التي تؤثر على فجوة التوقعات .

فرضيات البحث

الفرضية الاولى :

لا توجد إختلافات ذات دلالة احصائية بين إستجابات أطراف المحيط المهني في العراق حول توقعات المجتمع المطلوبة من مدقي الحسابات.

الفرضية الثانية:

لا توجد إختلافات ذات دلالة احصائية بين استجابات اطراف المحيط المهني في العراق حول متطلبات وعوامل نجاح مدقي الحسابات في الوفاء بتوقعات المجتمع .

الفرضية الثالثة:

لا توجد فجوة توقعات بين المستثمرين مدقي الحسابات حول مستوى الافصاح ودرجته الواجب توفره بالقوائم المالية .

الفرضية الرابعة :

لا توجد فجوة توقعات بين المستثمرين والمحاسبين القانونيين حول واجبات مدقق الحسابات عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية.

منهج البحث

يعتمد البحث على أسلوبين للدراسة لتحقيق هدف البحث واختبار الفرضيات التي يستند اليها وهما ما يأتي:

1- أسلوب الدراسة المكتبية

وتتضمن مسحا للدراسات النظرية المتعلقة بفجوة التوقعات في التدقيق وذلك لاغراض بناء إطار فكري للدراسة واشتقاق الفروض واعداد استبانة الدراسة الميدانية لاختبار ملامح المتغيرات الهيكلية التي تعكس فجوة التوقعات في بيئة التدقيق بين اطراف المحيط المهني في العراق.

2- اسلوب الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة في جمع وتحليل البيانات الاولية المتعلقة بالمتغيرات الهيكلية التي تعكس فجوة التوقعات في التدقيق بين اطراف المحيط المهني في العراق من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض

المبحث الثاني – الجانب النظري للبحث

الخلفية النظرية للبحث

تتطلب قوانين التجارة والشركات والسوق المالي في معظم دول العالم وكذلك المؤسسات التمويلية إضافة الى المقترضين وغيرهم للقيام بتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة من قبل المحاسب القانوني ، فالقوائم المالية المدققة ذات اهمية كبيرة لانها تتضمن فحصا للنظام المحاسبي والسجلات وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها وكذلك دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه ويتبع ذلك اعطاء

رايه الفني المحايد والمستقل على شكل تقرير مكتوب حول عدالة القوائم المالية ومصداقيتها ضمن حدود معايير التدقيق والمبادئ المحاسبية ويضاف-التقرير الى تقرير مجلس الادارة (دهمش،1995).

ان عملية تدقيق الحسابات تعتبر وظيفة اقتصادية واجتماعية عامة فهي عملية يفرضها القانون وتقودها الجمعيات والهيئات المهنية وقد اعتبرت عملية تدقيق الحسابات من احدى المهن الاكثر كفاءة على رفع الانتاجية وكفاءة الاداء ومنع جميع اوجه الاسراف والهدر في مختلف اوجه النشاط وتتصف هذه المهنة بالامانة والموضوعية بالنسبة لجميع المهن وان مهنة التدقيق مهنة خدمية تستمد قوتها من اصحاب المنشأة والمستثمرين وانها تقدم لهم كثيرا من الامور واهمها المستوا العالي من الكفاءة والجودة واذا لم يتمكن المدقق من اكتشاف الخطا فستظهر فجوة بين المستثمرين والمدققين . (G r ass,1998).

ان دور المدقق هو التأكد من صحة وسلامة العمليات المالية والمحاسبية في المنشأة وبالتالي زيادة مصداقية ونزاهة القوائم المالية لها وهذا يزيد من فاعلية هذه القوائم كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات .

ان زيادة عدد الحالات القانونية المقامة ضد المدققين من قبل المستثمرين هو دليل على وجود فجوة بين توقعات المدقق والمستثمرين ،وعلى هذا الاساس حاولت مهنة التدقيق تضيق فجوة التوقعات من خلال اصدار النشرات المهنية وتعديل المعايير القائمة بهدف تحسين وتطوير عملية التدقيق لتضيق فجوة التوقعات (بكري،2002).

مفهوم فجوة التوقعات

تعرف فجوة التوقعات على انها تلك الفجوة بين فهم تصورات الجمهور (مستخدمي القوائم المالية) وبين فهم تصورات المدقق لعملية التدقيق والمسؤوليات المتعلقة بالمدقق أي ان المدقق يقوم بتقديم رأى نظيف عن اعمال الشركة تحت التدقيق وقوائمها المالية وبعد فترة تعلن الشركة عن افلاسها ففي هذه الحالة سيدعي المستثمرين بان المدقق لم يقم ببذل العناية المهنية الكافية وفقا للاسس والمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

يمكن القول ان فجوة التوقعات تنتج عن سببين رئيسيين هما :

- 1- ان الجمهور يفترض بان المدققين في موقع يتيح لهم القدرة على كشف عمليات الغش والتزوير والاعمال غير القانونية الاخرى التي تقوم بها ادارة الشركة تحت التدقيق .
- 2- ان الجمهور يفترض ان المدققين في موقع يتيح لهم تحديد معرفة امكانية فشل الشركة تحت التدقيق وامكانية استمرارها وذلك يوفر السبل اللازمة التي تساعد على اكتشاف الخطا واعمال الغش مثل نظام الرقابة الداخلية .

ان هنالك العديد من الاقتراحات التي تبين بان مستخدمي تقارير المدققين لا يفهمون بشكل كامل طبيعة واهداف عملية التدقيق اضافة الى مدى مسؤوليات وواجبات المدققين ،وفي عملية استطلاع تمت عام 1970 بينت بان المستثمرين يتوقعون من المدقق تزويدهم بنصائح حول بعض الامور المحاسبية وغير المحاسبية. (KAPlan,1991)

وفي دراسة حول توقعات المستثمرين في استراليا بينت الاتي:

- ا-(93%) من المستثمرين يعتقدون بان المدقق يعطي تأكيدات انه لا توجد عمليات غش تم ارتكابها من قبل موظفي الشركة وادارتها .
- ب-(71%) يتوقعون من المدقق ان يحذرهم من عدم فاعلية وضعف الادارة .
- ج-(81%) يعتقدون بان المدقق يعطي تأكيدات بان الوضع المالي سليم .

د- (71%) يتوقعون من المدقق ان يؤكد لهم بان كافة عمليات مجلس الادارة في مصلحة المساهمين .
ان المعطيات اعلاه تشجع المستخدمين باستثمار الاموال الكبيرة اعتمادا على هذه التقارير وفي ضوء تلك المعطيات .(مصدر سابق)

سيكولوجية فجوة التوقعات

ان النموذج الفكري لفجوة التوقعات قد تم اكتشافه واختباره باستخدام نظرية سببية سيكولوجية، فأي خطايرتكبه شخص مهني يعود الى خطأ في الحكم على او الى اسباب خارجية لا يمكن السيطرة عليها وعند الحكم على المسؤول عن هذا الخطا يجب ان تاخذ ثلاث مجموعات بعين الاعتبار عند التقرير حول مدى لوم الشخص المهني وهي (الخسارة والعمرى 2000).
1- الاجمالي : وهذا يتعلق بمدى مطابقة الفعل الخاطى الذي قام به الشخص مع افعال الآخرين تحت نفس الظروف
2- الاتساق: وهذا يتعلق بماضي الشخص حول نجاحه وفشله فهو سوف يتحمل مسؤولية عالية في حالة انه قد تم لومه على ارتكاب نفس الخطا في نفس الظروف الماضية .
3- التمييز : اذا تم الاعتراف بصعوبة مهمة ما فان الشخص الذي قام بها سيتحمل المسؤولية اقل النسبة للخطا .

فجوة التوقعات ومسؤوليات مدققي الحسابات

ان مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مدقق الحسابات ان يقدم لهم النصائح فيما يتعلق باحتمال فشل او تعثر الشركة تحت التدقيق كما يتوقعون منه اكتشاف الاخطاء الجوهرية وعمليات الغش التي تؤثر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ومنع اصدار القوائم المالية المضللة .
من خلال استعراض توقعات المستخدمين من عملية التدقيق التي ينفذها مدقق الحسابات نستخلص ان بعض مستخدمي القوائم المالية سوف يصلو الى نتيجة بان توقعاتهم لم يتم تحقيقها مما سيؤدي الى ظهور فجوة التوقعات وهم يشهدون على ذلك بحدوث فشل او تعثر مالي للمشروع وخسائر استثمارات تعود الى الشركات التي دقت حساباتها خاصة تلك التي تم اصدار تقارير نظيفة من قبل الدقق عنها .
اوجبت مهنة التدقيق مسؤوليات مختلفة على مدقق الحسابات هدفها ان يحرص المدقق على بذل العناية المهنية اللازمة اثناء تنفيذه عملية التدقيق للوصول الى رأى فني محايد حول المركز المالي ونتائج النشاط للشركة تحت التدقيق .

ومن هذه المسؤوليات ما ياتي : (حجير، 2001)

أولا - مسؤولية المدقق في اكتشاف الاخطاء والعناصر الشاذة
بينت معايير مهنة التدقيق الامركية والدولية مسؤولية المدقق من اكتشاف عمليات الخطا والغش والتقرير عنها كماياتي:

أ- يجب على المدقق تحديد وتقدير مستوى الخطر الذي يجعل الخطا او الغش يؤثر ماديا على القوائم المالية .

ب- وفي ضوء مستوى الخطر الذي تم تحديده يجب على المدقق ان يقوم بتصميم وانجاز عملية التدقيق بحيث تعطي تأكيدات معقولة حول صحة القوائم المالية وخلوها من الاخطاء .

- ج- بما ان رأى المدقق مبني على اساس تأكيدات معقولة فهو ليس ضامنا ان تقريره لا يعتبر شهادة ضمان وذلك لان عملية التدقيق تتم على اساس العينات. .
- د- بعد تنفيذ الخطوات السابقة فان أي اكتشاف لحالات خطأ او غش لايعتبر دليلا على عدم دقة عملية التدقيق او عدم كفاءة المدقق.

ثانيا- مسؤولية المدقق عن اكتشاف التقارير المالية المزورة

لقد سبق ان اوضحنا ان عملية التدقيق لم تهدف اساسا الى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من خطأ او غش ولكن يعتبر اكتشافها نجاحا ثانويا لعملية التدقيق (عبدالله ، 2002). ان القوائم المالية المزورة (المغشوشة) هي عبارة عن حالة خاصة من حالات الغش يمكن تعريفها على اساس تصرف طائش باضافة او حذف عناصر من القوائم المالية والتي ينتج عنها قوائم مالية مضللة بهدف تحسين صورة الشركة والتاثير على اسعار الاسهم او الحصول على قروض .

ان مسؤولية المدقق حول اكتشاف مثل هذه الاعمال قد تتمثل في اصدار توصيات تتعلق باعادة النظر في كافة القوانين وتوحيد واجبات ومسؤوليات المدققين خلال قانون مزاولة المهنة ومناقشة معايير التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية واصدارها بشكل وطني بما يتفق مع البيئة العراقية .

ثالثا-مسؤولية المدقق في اكتشاف الاعمال غير القانونية

وتتمثل في الاعمال غير القانونية من خلال عدم تطبيق القوانين او التشريعات الحكومية من قبل الشركات تحت التدقيق . وقد حدد المعيار (SASNO.59) مسؤولية المدقق في هذا المجال من حيث تصميمه وانجازه لعملية التدقيق بحيث تعطي تأكيدات معقولة حول خلو البيانات المالية من اية اعمال غير قانونية من خلال الاستفسارات عن مدى مراعاة الشركة تحت التدقيق للقوانين والاجراءات المتخذة لمنع حدوث اية مخالفات قانونية .

رابعا- مسؤولية المدقق عن التحقق من فرض الاستمرارية

ان احد الاحداث غير المؤكدة التي يجب ان ياخذها المدقق بعين الاعتبار هو استمرار وجود الشركة تحت التدقيق واستمرارها في اداء اعمالها. وان دور المدقق هو ان يقوم بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في كل عملية تدقيق يقوم بها وان يوضح ذلك في تقريره (جربوع- 1998)

خامسا- مسؤولية المدقق عن البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة

لقد حدد المعيار SASNO.58 بعض الارشادات للمدققين حول مسؤوليتهم في هذا المجال يجب على المدقق قراءة هذه البيانات وان يتأكد من كونها لا تتعارض مع البيانات الواردة في القوائم المالية ،فاذا وجدها متعارضة يطلب من الشركة تعديلها (خضير 1996).

تضييق فجوة التوقعات

إن تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وبين مدققي الحسابات تأتي من خلال تصميم وتخطيط عملية التدقيق بشكل سليم واختيار وفرض نظام نظام الرقابة الداخلية وكذلك وضع التوصيات المناسبة لادارة الشركة حول هذا النظام من اجل تحسينه والتخلص من نقاط

الضعف فيه ، هذا بالإضافة الى قيام المدقق بالعمل على الحصول على الادلة الكافية والملائمة من اجل إبداء رايه الفني المحاييد حول البيانات المالية .
كما ان على المدقق ان يقوم بالافصاح الملائم عن الحقائق المالية اذا ما اراد تضيق هذه الفجوة ، فالافصاح عن الملاحظات والحقائق المالية يعتبر من اهم الوسائل واكثرها فاعلية في فهم مستخدمي هذه القوائم لمحتوياتها وبالتالي تضيق فجوة التوقعات ،وعى هذا الاساس فان على مدقق الحسابات ان يتأكد من ان الشركة تحت التدقيق قد قامت بالافصاح عن المعلومات التالية: (حجير، 2001).

- 1- السياسات المحاسبية المتبعة.
- 2- العمليات التي تربط اطرافها علاقة مشتركة.
- 3- الحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية. 4- اكتشاف حقائق كانت موجودة في وقت التقرير في وقت لاحق .
- 5- وجود احداث مستقبلية تؤثر على الحسابات والقوائم المالية .
- 6- عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية .
- 7- المطلوبات المحتملة .

المبحث الثالث –الجانب العملي للبحث

منهجية الدراسة الميدانية

لغرض الوصول الى اهداف البحث واثبات فرضياته تم استخدام اسلوب المسح الميداني لجمع البيانات المتمثلة باستقصاء اراء المستثمرين الافراد والمستثمرين كشركات في سوق العراق للاوراق المالي اضافة الى الوسطاء الماليين في مكاتب الوساطة المالية وكذلك مدققي الحسابات باعتبارهم طرفا رئيسا في دراسة فجوة التوقعات .

مجتمع وعينة البحث

يضم مجتمع البحث الاطراف الاتية:

- أ- مدققي الحسابات.
 - ب- المدراء الماليون في الشركات.
 - ج- المستثمرون (مستخدمو القوائم المالية)
- وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وبلغ عددها (35) استبانة واستلمت جميعها من العينة .

اسلوب جمع البيانات

تم جمع البيانات الميدانية من خلال استبانة صممت لهذا الغرض وتتكون من محورين (ملحق1) المحور الاول –المعلومات الشخصية لعينة البحث .
المحور الثاني – ويتضمن مجموعة من المتغيرات التي تعكس فجوة التوقعات في التدقيق بين السثمثرين (مستخدمي القوائم المالية) وبين مدققي الحسابات .
وقد تم قياس الاسئلة الواردة في الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة رقم 5)
(موافق رقم 4)و(محايد رقم 3)و(غير موافق رقم 2)و(غير موافق بشدة رقم 1) .

الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل

تم التحليل بشكل اساسي عن طريق برنامج حاسوبي احصائي اسمه (spss) بحيث تم استخدام عدد من المقاييس الاحصائية من قبل البرنامج منها :

- 1- الوسط الحسابي وذلك لتقييم اتجاه الاجابة عن كل سؤال ومقارنته مع مؤشر الفياس والتقييم حيث ان اكثر من (3) يعتبر مهم ومؤثر .
- 2- النسبة المئوية للاستخدام لقياس مدى قبول او رفض الفرضية .

مناقشة وتحليل نتائج الاستبانة

1- خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1)
خصائص العينة حسب الفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
30-25	15	43%
36-31	5	14%
42-37	4	11%
اكتر من 42	11	32%
المجموع	35	100%

يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول اعلاه ان معظم المجيبين من ذوي اعمار متوسطة ومتقدمة

وهذا يعطي فكرة عن الخبرة التي يتمتع بها هؤلاء كما انهم يمثلون الفئات العمرية الاكثر قدرة على توفير معلومات اكثر دقة .

جدول رقم (2)
خصائص العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
دبلوم فني	5	14%
بكالوريوس	20	57%
ماجستير	6	17%
دكتوراه	4	12%
المجموع	35	100%

يلاحظ من نتائج تحليل الجدول اعلاه يظهر لنا ان نسبة (57%) هم من حملة شهادة البكالوريوس وهي تشكل اعلى نسبة في حين حملة الدكتوراه اقل نسبة حيث بلغت 4%.

جدول رقم (3)
خصائص العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
7-1	5	14%
15-8	11	32%
23-16	13	37%
اكثر من 23	6	17%
المجموع	35	100%

يلاحظ من نتائج الجدول اعلاه ان اكثر المجيبين هم من لديهم خبرة من 23-16 سنة وبذلك فهم قادرين على الاجابة بكفاءة عالية على اسئلة الاستبانة وامكانية الحصول على بيانات اكثر دقة واعطاء اراء اقرب الى الواقع من خلال معرفتهم بالوضع العام وما يجري عمليا على ارض الواقع .

-نتائج تحليل بيانات العينة

الفرضية الاولى لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اطراف المحيط المهني حول توقعات المجتمع المطلوبة من مدققي الحسابات .

جدول رقم (4)
تحليل الفرضية الاولى

رقم السؤال	الوسط الحسابي	نسبة الاستخدام
1	4.4	51.4%
2	4.05	40%
3	4.28	57.1%
4	4.08	48.5%
5	4.11	57.1%
6	4.08	54.2%
المتوسط الاجمالي	4.17	

نلاحظ من نتائج تحليل الجدول اعلاه بان اتجاهات اراء المستثمرين كانت جميعها ايجابية نحو كافة الاسئلة الواردة في الجدول ، لان المتوسط الحسابي الاجمالي لها اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) وهذا يؤكد لنا صحة قبول الفرضية الاولى.

الفرضية الثانية :

لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين استجابة اطراف المحيط المهني حول متطلبات وعوامل نجاح مدققي الحسابات في الوفاء بتوقعات المجتمع .

جدول رقم (5)
تحليل نتائج الفرضية الثانية

نسبة الاستخدام	الوسط الحسابي	رقم السؤال
%38	4.1	7
%45.9	4.3	8
% 54.2	4.2	9
% 40	4.0	10
%39.6	3.9	11
% 42.8	3.8	12
	4.1	المتوسط الاجمالي

نلاحظ من نتائج تحليل الجدول اعلاه بان اتجاهات اراء المستثمرين كانت جميعها ايجابية نحو كافة الاسئلة الواردة في الجدول ، لان المتوسط الحسابي الاجمالي لها اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) وهذا يؤكد لنا صحة وقبول الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة :

لا توجد فجوة توقعات بين المستثمرين ومدققي الحسابات حول مستو بالافصاح الواجب توفره في القوائم المالية ودرجته .

جدول رقم (6)
تحليل نتائج الفرضية الثالثة

نسبة الاستخدام	الوسط الحسابي	رقم السؤال
%42.4	4 .	13
% 40	3 .8	14
% 28.6	3.11	15
% 42.8	3.6	16
% 34.2	3.7	17
	3.7	المتوسط الاجمالي

يلاحظ من نتائج تحليل الجدول اعلاه بان اتجاهات اراء المستثمرين كانت جميعها ايجابية نحو كافة الاسئلة الواردة في الجدول ، لان المتوسط الحسابي الاجمالي لها اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) وهذا يؤكد لنا صحة وقبول الفرضية الثالثة .

الفرضية الرابعة:

لا توجد فجوة توقعات بين المستثمرين و مدققي الحسابات حول واجبات المدقق ومسؤولياته عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية .

جدول رقم (7) تحليل نتائج الفرضية الرابعة

رقم السؤال	الوسط الحسابي	نسبة الاستخدام
18	3.6	45. %
19	3.7	40 %
20	3.6	34.2 %
21	3.7	42.8 %
22	3.8	34.3 %
المتوسط الاجمالي	3.7	

نلاحظ من نتائج تحليل الجدول اعلاه بان اتجاهات اراء المستثمرين كانت جميعها ايجابية نحو كافة الاسئلة الواردة في الجدول ، لان المتوسط الحسابي الاجمالي لها اكبر من متوسط اداة القياس البالغ (3) وهذا يؤكد لنا صحة وقبول الفرضية الرابعة .

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

- من خلال ما تم تناوله في الجوانب النظرية والميدانية تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :
- 1- إن فجوة التوقعات تتمثل بان مستخدمي القوائم المالية ون بينهم المستثمرين يتوقعون من مدقق الحسابات بان يقدم النصائح والارشادات فيما يتعلق باحتمال فشل التعثر المالي للشركة تحت التدقيق كما يتوقعون منه اكتشاف الاخطاء الجوهرية وعمليات الغش التي تؤثر علا المركز المالي وقائمة الدخل ومنع اصدار قوائم مالية مظللة ، ولكن ليس هناك عملية تدقيق يمكن ان تعطي تأكيدات كاملة واكيدة بان القوائم المالية خالية من الاخطاء ، فتقرير المدقق لا يعطي ضمانات بانها دقيقة بشكل كامل بل يعطي تأكيدات معقولة بانها خالية من الاخطاء المادية .
 - 2- يمكن تضيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وبين مدققي الحسابات من ما ياتي :
 - أ- قيام المدققين بتصميم وتخطيط عملية التدقيق بشكل سليم واختبار نظام الرقابة الداخلية واعطاء التوصيات المناسبة لادارة الشركة حول هذا النظام من اجل تطويره والقضاء على نقاط الضعف فيه .
 - ب – ان يقوم المدققين بالعمل وبجدية للحصول على ادلة الاثبات الكافية والملائمة من اجل ابداء الراي الفني المحايد حول البيانات والقوائم المالية .
 - 3- ان القوائم المالية المدققة لها اهمية كبيرة وخاصة في سوق الاوراق المالية حيث يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية ومنهم المستثمرين بشل خاص في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لما توفره هذه القوائم من ثقة ومصادقية باعتبارها مصادق عليها من قبل شخص مؤهل علميا وعمليا ويعمل على وفق معايير معترف بها وقواعد سلوك مهني (اخلاقي) يسمى مدقق الحسابات.
 - 4 – ركزت فجوة التوقعات وفئة المستثمرين الافراد علا استقلالية مدقق الحسابات وتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية ومدى اكتشاف التضليل في القوائم المالية عند تنفيذ عملية التدقيق

وقد يعزى ذلك الى الاسباب الاتية:

- أ – عدم المعرفة الكافية من قبل المستثمرين الافراد بواجبات المدقق ومسؤولياته نحو الشركة تحت التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية والمحلية .
- ب- المستثمرون الافراد يتوقعون واجبات ومسؤوليات اكثر من المدققين نحو الشركة تحت التدقيق
- ج – المبالغة احيانا في تحميل المدقق مسؤوليات وواجبات اكثر من اللازم .

- 5 – عدم وجود فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين حول واجبات المدقق ومسؤولياته نحو مستوى الافصاح الواجب توفره في القوائم المالية ودرجته وذلك وجهة نظر المستثمرين الايجابية ومن خلال التزام الدقق فعليا بالتحقق من القوائم المالية المعدة من قبل الشركة تفصح عن من جميع المعلومات المهمة للمستثمر .
- 6 – ان المستثمرين يعتبرون حدوث أي خطأ او غش او فشل للشركة يقع على مسؤولية المدقق مما يتطلب منه التنسيق مع ادارة الشركة والافصاح عنها في القوائم المالية لتفادي هذه المشاكل.

ثانيا - التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بما يلي :

- 1- يجب على مدقق الحسابات ان يأخذ بعين الاعتبار عند اصدار القوائم المالية جميع الاطراف المعتمدة على تقريره في عملية اتخاذ القرارات ومن بينهم الادارة والمستثمرين واطراف ثالثة مثل البنوك التجارية من اجل الحصول على قروض مالية .
- 2 – ضرورة توعية المستثمرين الافراد بطبيعة عملية التدقيق ومحدداتها واعلامهم بالدور الفعلي الذي يقوم به المدقق في المجتمع وحدود واجباته ومسؤولياته المهنية وفق المعايير الدولية والمحلية .
- 3 – ضرورة قيام هيئة الاوراق المالية وسوق العراق للاوراق المالية والجهات الاخرى بتفعيل دور الماد القانونية الخاصة بالانظمة الرقابة الداخلية والانظمة المالية والادارية مما يساهم في الحد من تعثر الشركات وفشلها وحدوث فجوة التوقعات .
- 4- العمل على دراسة اكثر عمقا لاساس تكوين فجوة التوقعات وطبيعة ممارسات عملية التدقيق والتأكد من مدى قدرتها على مواجهة التوقعات .
- 5 – ضرورة دراسة اهمية الربط بين تطوير وتحديث نظام الشركات في العراق وجهود الهيئات المتعلقة باصدار المعايير والتاكييدات لحماية مصالح مستخدمي القوائم المالية بشكل عام وصالح المستثمرين بشكل خاص .
- 6 – العمل على تفعيل دور جمعية مراقبي الحسابات العراقيين ومجلس مهنة مراقبة الحسابات في مراقبة مكاتب التدقيق ومعالجة الحد ابرز القضايا التي تركز على فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين وهي استقلالية المدقق .

المصـادر

المصادر العربية

- 1 -أبدوي،منصور،وشحاته شحاته،الاتجاهات الحديثة في المراجعة،الدار الجامعية عمان2003
- 2 -التميمي،هادي،مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية - الاردن - - 1998.
- 3- المالكي ، عبدالله ،تدقيق الحسابات مهمات جديدة في عصر جديد -مجلة المدقق -العددان (41 42) .
- 4- عبدالله 'خالد امين' علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية) 2000 .
- 5- دهمش،نعيم،القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً معهد الدراسات المصرفية -عمان 1995 .
- 6 -حجير ،اسماعيل ، حالات الغش وفجوة التوقعات ودور المعيار الأمريكي (82) - مجلة المدقق العددان (49 50)
- 7 -مطر ،محمد ،الاهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة لدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي القرارات الاستثمارية وقرارات الاقراض ،مجلة دراسات الجامعة الاردنية -المجلد الخامس عشر -العدد 2-1988 .
- 8- بكرى ،علي ،تدقيق الحسابات من اناحية النظرية . 2000 .
- 9 - خوري ،نعيم ،مهنة المحاسبة على عتبة الالفية الثالثة ،مجلة البنوك - عمان العدد 7 مجلد 19.
- 10 -دهمش ،نعيم ،مسؤولية المدققين وفجوة التوقعات ،مجلة المدقق ،العدد 30 .
- 11-جربوع-يوسف محمود-المقدمة في معايير العمل الميداني وتخطيط عملية المراجعة ومدى التزام مراجع الحسابات الخارجي المستقل بها -مجلة المحاسب القانوني-العدد (106) -1998

المصادر الاجنبية:

- 1-Grass Wella, the association between qualified opinion and auditor switch his Journal of accounting and business research .Vo .i.19 winter,1998
- 2-Kaplan , Steven E. "An Examination of some relationship between Nn-Audit services and Auditor change " Accounting horizons , Vol.5, issue1,17-28, March 1991.

(الاستبانة)

حضرة الاستاذ المحترم :

تهدف هذه الاستبانة الى الحصول على معلومات حول موضوع فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في العراق . ارجو قراءة مفردات الاستبانة بدقة ووضع اشارة (X) امام العبارة التي تعكس وجهة نظرك ، وسيتم استخدام المعلومات لاغرض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والتقدير

اولا - المعلومات العامة:

1-المؤهل العلمي : -----

2-التخصص العلمي:-----

3-سنوات الخبرة :-----

4-العمر () سنة :-----

ثانيا -الرجاء وضع اشارة (X)في الموقع الذي يمثل الاجابة المناسبة للسئلة التالية:

رقم السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	زيادة دور مدقق الحسابات حول مساءلة الشركة عن اعمالها.					
2	الاصرار بان الشركة تتبنى موقفا مسؤولا امام المجتمع .					
3	الاصرار على عدم وجود غش او اختلاسات.					
4	التاكيد على قدرة الشركة على الاستمرار مستقبلا .					
5	اكتشاف سرقات اموال الشركة من قبل الموظفين .					
6	الاصرار على ان القوائم والبيانات المالية صحيحة .					
7	زيادة وعي المجتمع بالمهنة.					
8	تعزيز ودعم المتطلبات القانونية.					
9	الاصرار على الالتزام بقوانين الشركة .					
10	توفير خدمات مفيدة للمجتمع .					
11	الاهتمام بمصالح الآخرين .					
12	توفير اتصالات فعالة بين المستثمرين والمدققين .					
13	يصرح مدقق الحسابات في تقريره عادة عن مشاكل الاستمرارية للشركة تحت التدقيق .					
14	يؤثر افصاح مدقق الحسابات في تقريره على جميع التصرفات غير القانونية (الغش،الخطأ،الاختلاس من قبل الموظفين او الادارة) .					
15	يقوم مدقق الحسابات مع الادارة على الافصاح عن معلومات معينة فقط .					
16	يتأكد مدقق الحسابات عادة من انه تم الافصاح عن الاسباب التي ادت للتغير في السياسات المحاسبية المتبعة .					
17	ان مسؤولية منع حدوث الخطأ او الاختلاس او الغش يقع على عاتق الادارة وليس على المدقق .					
18	هناك تباين في التزام فعلي من قبل المدقق بمراعاة فرض الاستمرارية للشركة تحت التدقيق .					
19	ان صدور تقارير نظيفة عن الشركة تحت التدقيق سوف تستمر حسب مبدأ الاستمرارية في المستقبل البعيد .					
20	ان مدقق الحسابات يتحمل المسؤولية في حالة اصدار تقارير نظيفة للسنة السابقة ومن ثم فشل الشركة .					
21	يجب على مدقق الحسابات ان يكون مؤهلا من الناحيتين العلمية والعملية لاستخدام ادلة وقرائن الاثبات لدراسة احتمالات الخطأ والغش المالي للشركة تحت التدقيق .					
22	هناك التزام فعلي من قبل المدقق في اكتشاف الخطأ المادي الذي يقع في البيانات المالية .					

